مجلة العلوم الإنسانية —— المجلد 32-عدد 3 -ديسمبر 2021، ص.ص.603 -615

إشكالية الفوارق المجالية في توزيع السكان والتجهيزات عبر المجال الولائي القسنطيني وواقع إعادة التنظيم

The problematical of spatial differences in the distribution of population and equipments in the space of the area of Constantine and reality of reorganization

تاريخ الاستلام : 2021/05/02 ؛ تاريخ القبول : 2021/06/22

ملخص

يستهدف هذا المقال مناقشة موضوع إشكالية الفوارق المجالية في توزيع السكان والتجهيزات عبر المجال الولائي القسنطيني وواقع إعادة التنظيم، حيث أن هذه الولاية تضم موارد بشرية وتجهيزات مختلفة موزعة عبر كامل مجالها، لكن هناك تباين في هذا التوزيع، فهي تكثر في المركز وتقل كلما إتجهنا نحو الأطراف مما جعلها تتميز بعدم التجانس المجالي وبروز فوارق من حيث تركز السكان والتجهيزات، حيث أن المركز يتميز بضغط في حين البقية مهمشة، ما توجب على السلطات تطوير هذه المناطق المهمشة وإعادة توزيع السكان لتخفيف الضغط عن المركز وخلق توازن على مستوى المجال.

الكلمات المفتاحية: المجال؛ الفوارق المجالية؛ السكان؛ التجهيزات؛ المركز، الضواحي، الأطراف، التنظيم.

* فارح محمد إقبال

محرزي محمد كمال الدين

قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر.

Abstract

The aim of this publishing is the problematical placing of the spatial differences in the breaking down of the population as well as the distribution of the equipments through the space of the area of Constantine. In fact, according to its historical importance and its demographic weight, numerous equipments lie within this area and are distinguished by their non-homage- neatly leading to the emergence of local differences, and consequently to flagrant disparities between the chief towns and their spaces from where the necessity to develop these zones and to consider the breaking down of the population in order to relieve the downtowns and to create a balance in terms of breaking down of the population and the distribution of equipments among the communes.

Keywords: Space; Spatial differences; Population; Equipment Center; Suburbs; Peripheries; Organization.

Résumé

Le but de cette publication est la pose de la problématique des différences spatiales dans la répartition aussi bien de la population que les équipements à travers l'espace wilayal constantinois. En effet par son importance historique et son poids démographique, cette wilaya recèle de nombreux équipements se caractérisant par leur non homogénéité poussant à l'émergence de différences locales et par conséquent des disparités criantes entre les chef lieux et leurs espaces d'où la nécessité de développer ces zones et envisager la redistribution de la population pour soulager les centres et créer un équilibre en termes de répartition de la population et des équipements entre les communes.

Mots clés: Espace; Différences Spatiales; Population; Equipements ;Centre; Banlieues; Périphéries ;Organisation.

*Corresponding author, e-mail: mohamed.ikbal25@gmail.com

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2021.

تمهيد:

يعتبر المجال بمختلف مكوناته البيئة التي يعيش فيها الإنسان بحيث يؤثر فيه ويتأثر به، وتعتبر التجهيزات من أهم العناصر المكونة له، فهي تلعب دور رئيسي في إستقطاب السكان وإستقرارهم، كما لها تأثير كبير في تنظيمه أو ظهور فوارق وإختلالات فيه. فالجزائر ورثت عن الإستعمار الفرنسي فوارق مجالية على مستوى ترابها الوطني، وهو ناتج من السياسة الإستعمارية التي عملت في ذلك الوقت على توطين التجهيزات في مناطق دون أخرى ما أدى إلى بروز ظاهرة النزوح الريفي إلى هذه المناطق. وولاية قسنطينة تعد مثالا عن الولايات التي إستقطبت تجهيزات وشهدت نزوحا ريفيا خاصة من الولايات المجاورة لها. إلا أن توزيعهم كان أكثر في المركز ما جعلها تتميز بعدم التجانس وبروز فوارق من حيث تركز السكان والتجهيزات، ما أدى بالسلطات إلى التدخل على هذا المجال لإعادة هيكلته وتنظيمه، فكان ذلك من خلال سياسة فك الضغط عن المركز بالإستعانة بضواحيها وأطرافها.

الهدف من دراسة الموضوع:

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى:

- إبراز الفوارق المجالية من حيث توزيع السكان والتجهيزات بين بلديات الولاية.
- إبراز السياسة المنتهجة والمراحل التي إتبعتها سلطات الولاية في إعادة تنظيم المجال لإزالة هذه الفوارق.

الإشكالية:

وللوصول إلى الهدف المنشود قمنا بطرح التساؤلات التالية:

- كيف يتوزع سكان وتجهيزات هذه الولاية عبر مجالها؟ وفيما تتمثل الفوارق المجالية المنجرة عنهما بين البلديات؟.
- ماهي البدائل التي إعتمدتها السلطات لإزالة هذه الفوارق؟.

فرضيات البحث:

- توزيع السكان والتجهيزات عبر مجال الولاية يكون عالي في المركز، ويقل في الضواحي، ليقل أكثر في الأطراف، ما يخلق فوارق مجالية ممثلة في: مركز غني يعاني من ضغط جراء الثقل الديموغرافي الموجود فيه، وأطراف فقيرة وشبه فارغة.
- إزالة أو التخفيف من حدة الفوارق المجالية من خلال فك الضغط عن المركز بالإستعانة بضواحيه عبر مراحل، وتبرمج الأطراف كمناطق لإستقبال الفائض السكاني مستقبلا.

المقاربة المنهجية:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، وللوصول إلى الهدف الذي نسعى إليه من خلال هذا البحث، بدأنا أولا بتقديم منطقة الدراسة، إنتقالا للسكان وتجهيزات هذه الولاية وتوزيعها عبر المجال، وصولا لصلب الموضوع وهو الفوارق المجالية في هذا التوزيع والسياسة المنتهجة من طرف السلطات في إعادة التنظيم، متبعين في ذلك المنهج التحليلي إعتمادا على مختلف الجداول والأشكال البيانية والخرائط.

1. تقديم الولاية:

تقع ولاية قسنطينة شرق العاصمة الجزائر وهي تبعد عنها نحو 400 كم[1]، تنتمي جغرافيا إلى إقليم الشرق الجزائري، وهي تحتل مكانة مميزة فيه ما أهلها لتكون عاصمة له، يحدها مجموعة من الولايات: قالمة شرقا، ميلة غربا، سكيكدة شمالا، أم البواقي جنوبا، وهي تستحوذ على مساحة 2297.2 كلم^2 تمثل 0.09% من إجمالي التراب الوطني[2] والذي يقدر بـ 2381741 كلم^2 ، مقسمة إداريا إلى 12 بلدية موزعة على 6 دوائر كما في الخريطة رقم (01).

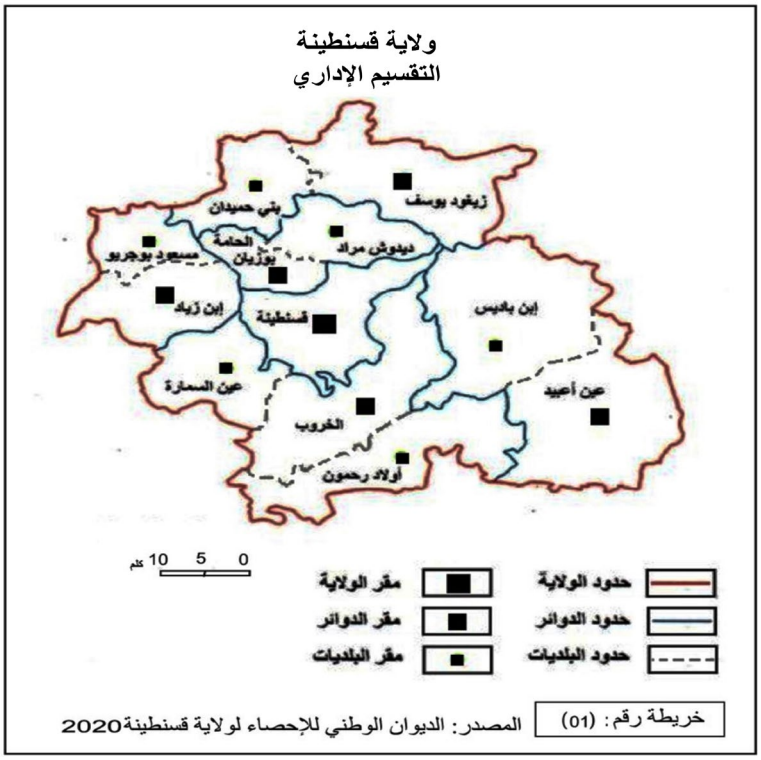

2. تطور سكان الولاية [3]:

عرفت ولاية قسنطنة نمو سكاني مستمر لكنه بمعدلات مختلفة ومتناقصة من مرحلة إلى أخرى كما في الجدول رقم(02) والشكلين رقم (01) ورقم (02) ، كل مرحلة كان لها الأثر في إختلاف هذا المعدل حسب الظروف السائدة والعوامل المؤثرة في تلك الفترة (نشير هنا إلى أن الإحصائيات المستعملة في كل مرحلة تمثل ولاية قسنطينة بحدودها الحالية فقط).

جدول رقم (01): ولاية قسنطينة تطور السكان 1966-2020

السنوات	عدد السكان (ن)	الزيادة السكانية (ن)	معدل النمو (%)	المعدل الوطني (%)
1966	290623	/	/	/
1977	478300	187677	4.69	2.2
1987	664303	186003	3.3	3.2
1998	810914	145511	1.82	2.5
2008	938475	127561	1.5	1.6
2020	1122057	183582	1.5	1.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لولاية قسنطينة 2020

شكل رقم (01): ولاية قسنطينة تطور السكان 1966-2020

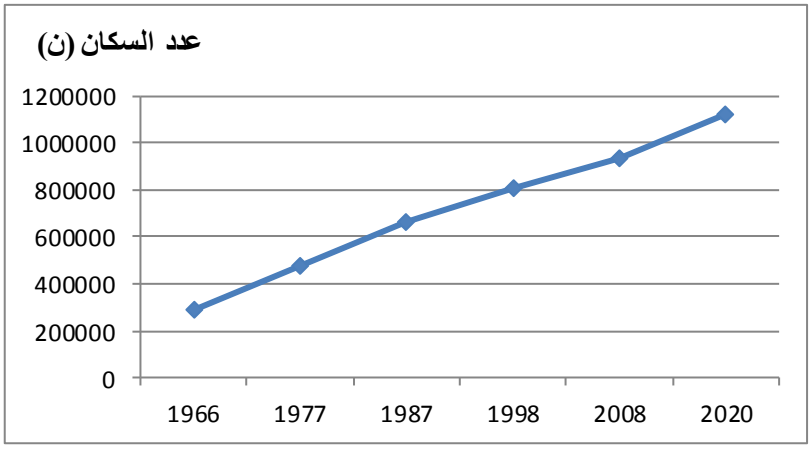

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لولاية قسنطينة 2020

شكل رقم (02): ولاية قسنطينة تطور معدل نمو السكان 1966-2020

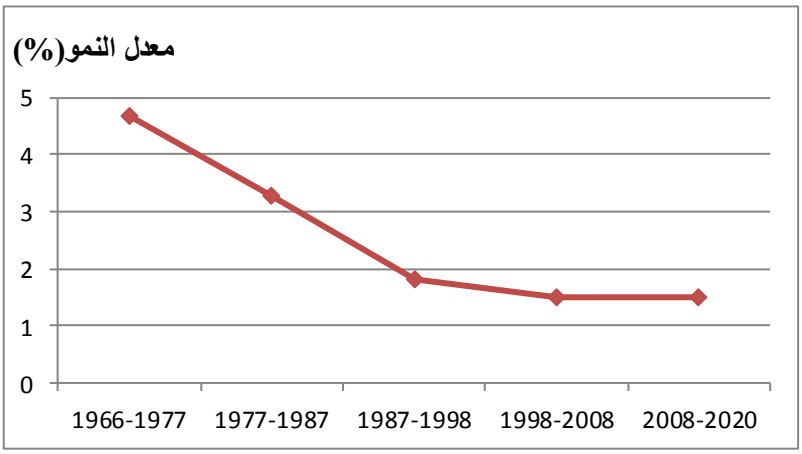

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لولاية قسنطينة 2020

*** المرحلة الأولى (1977/1966): وتيرة متسارعة (نمو سكاني معتبر)**

قدر عدد سكان الولاية سنة 1966 بـ290623 نسمة ليرتفع سنة 1977 إلى 478300 نسمة أي بزيادة قدرها 187677 نسمة وبمعدل سنوي 4.69%، ما يبين النمو السكاني المعتبر الذي عرفته الولاية مقارنة مع المعدل السنوي الوطني المقدر بـ2.2%، ترجع هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى النزوح الريفي الكبير الذي شهدته الولاية في هذه الفترة وهي فترة ما بعد الإستقلال مباشرة، خاصة من الولايات المجاورة لها والتي كانت مهمشة في الحقبة الإستعمارية، في حين ولاية قسنطينة كانت من بين الولايات التي إستفادت من تركز بعض التجهيزات والهياكل التي عمل على توطينها الإستعمار الفرنسي.

*** المرحلة الثانية (1987/1977): نمو سكاني معتبر**

إرتفع عدد سكان الولاية فيها من 478300 نسمة سنة 1977 إلى 664303 نسمة سنة 1987 أي بزيادة قدرها 186003 نسمة وبمعدل سنوي 3.3%، ما يعكس النمو السكاني المعتبر مقارنة مع المعدل السنوي الوطني المقدر بـ 3.2% لكنه إنخفض مقارنة بالفترة السابقة، تعود هذه الزيادة إلى إستمرار النزوح الريفي إلى هذه الولاية

جراء المشاريع والتجهيزات التي أنجزت فيها في ظل السياسة المنتهجة للبلاد للتنمية في هذه المرحلة.

*** المرحلة الثالثة (1998/1987): إنخفاض في النمو السكاني**

تواصل تزايد عدد السكان من 664303نسمة في سنة 1987 إلى 810914 نسمة سنة 1998 أي بزيادة قدرها 146611 نسمة وبمعدل سنوي 1.82%، وهي ترجع بالدرجة الأولى إلى الولادات. عرفت هذه المرحلة إنخفاض في معدل النمو من 3.3% إلى 1.82% وهو أقل من المعدل الوطني السنوي الذي قدر بـ2.15% وهذا الإنخفاض راجع بالدرجة الأولى للعشرية السوداء التي عرفتها البلاد.

*** المرحلة الرابعة (2008/1998): تواصل إنخفاض النمو السكاني**

شهدت الولاية خلال هذه الفترة تزايد أيضا في عدد السكان من 810914 نسمة سنة 1998 إلى 938475 نسمة سنة 2008 أي بزيادة قدرها 127561 نسمة وبمعدل نمو سنوي 1.5%، وهي ترجع كذلك إلى الولادات جراء تحسن الأوضاع الأمنية للبلاد بعد العشرية السوداء. هذه المرحلة هي الأخرى عرفت إنخفاض في معدل النمو السنوي من 1.82% إلى 1.5% وهو قريب من المعدل السنوي الوطني الذي قدر بـ 1.6% وهذا الإنخفاض راجع بالدرجة الأولى لأزمة السكن، البطالة، تحديد النسل وإتباع سياسة التباعد بين الولادات.

*** المرحلة الخامسة (2020/2008): إستقرار وثبات النمو السكاني**

تواصل إرتفاع عدد السكان في هذه الفترة أيضا وذلك من 938475 نسمة سنة 2008 إلى 1122057 نسمة سنة 2020 أي بزيادة قدرها 183582 نسمة مع الإحتفاظ بنفس معدل النمو السنوي للفترة السابقة، ترجع هذه الزيادة إلى إرتفاع نسبة المواليد وإنخفاض نسبة الوفيات جراء تحسن الظروف المعيشية للبلاد.

3. توزيع السكان عبر البلديات:

يقدر عدد سكان ولاية قسنطينة سنة 2020 بـ 1122057[4] نسمة يتوزعون على كامل إقليم الولاية إلا أنهم يعرفون تباينا في توزيعهم المجالي من بلدية إلى أخرى كما في الجدول رقم (02).

جدول رقم (02): ولاية قسنطينة توزيع السكان عبر البلديات

البلديات	عدد السكان 2020 (ن)	النسبة من إجمالي سكان الولاية (%)
قسنطينة	414126	36.90
حامة بوزيان	118040	10.51
ابن باديس	27024	2.40
زيغود يوسف	41157	3.67
ديدوش مراد	64839	5.77
الخروب	397012	35.38
عين أعبيد	40733	3.63
بني حميدان	11102	0.99
أولاد رحمون	35144	3.13
عين السمارة	61317	5.46
مسعود بوجريو	10567	0.94
إبن زياد	23920	2.13
المجموع	**1122057**	**100**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لولاية قسنطينة 2020

أكبر عدد تضمه بلدية قسنطينة وذلك بـ 414126 نسمة ما يعادل 36.90 % من إجمالي السكان، وهذا لأنها مركز الولاية تقدم خدمات وتتوفر على تجهيزات هامة، تليها مباشرة الخروب بـ 397012 نسمة أي 35.38 % من المجموع، وهي بلدية مجاورة لسابقتها تحتوي هي الأخرى على تجهيزات وتقدم خدمات، كما إعتمدت عليها السلطات في تفريغ السكان من المركز بواسطة المدينتين الجديدتين علي منجلي وماسينيسا، ثم تأتي الحامة بوزيان، ديدوش مراد فعين السمارة بـ 118040، 64839، 61317 نسمة على الترتيب وبنسب 10.51، 5.77 و5.46 % تواليا، وهي ضواحي لمركز الولاية، وفي الأخير باقي البلديات بعدد سكان مابين 41157 إلى 10567 نسمة، تمثل أطراف الولاية، بعيدة عن المركز، ذات طابع ريفي ومهمشة، تقل بها الخدمات والتجهيزات ما أدى إلى تركز عدد قليل من السكان فيها مقارنة بباقي البلديات الأخرى، و هذا ما تبرزه الخريطة رقم (02).

إذن من خلال ما سبق فإن توزيع السكان عبر مجال ولاية قسنطينة يكون عالي في المركز ويقل في الضواحي ليقل أكثر في الأطراف، وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى تركز الخدمات والتجهيزات، فهي تتوفر في المركز في حين الأطراف مهمشة ذات طابع ريفي تقل بها الخدمات والتجهيزات وبالتالي يقل فيها السكان. وهذا الإختلاف في توزيع السكان بين المركز الضواحي والأطراف يبين الفوارق المجالية والإختلال بين هذه البلديات من حيث تركز السكان.

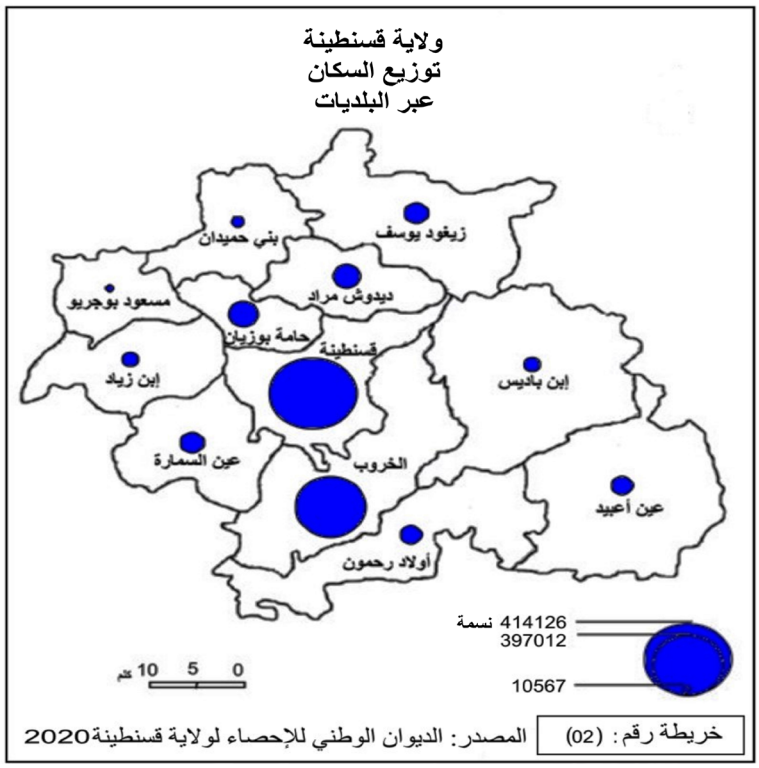

4. توزيع التجهيزات عبر البلديات:

تحتوي ولاية قسنطينة على 1960[5] تجهيز (586 تجهيز تعليمي، 637 تجهيز صحي، 126 تجهيز رياضي، 92 تجهيز سياحي، و109 تجهيز خدماتي إداري) وذلك خلال سنة 2020 ، وهي تنتشر عبر كامل إقليم الولاية إلا أنها تعرف تباينا في توزيعها المجالي من بلدية إلى أخرى كما في الجدول رقم(03).

جدول رقم (03): ولاية قسنطينة توزيع التجهيزات عبر البلديات

التجهيزات / البلديات	التعليمية	الصحية	الرياضية	السياحية	الدينية	الخدماتية الإدارية	المجموع	النسبة من الإجمالي(%)
قسنطينة	220	310	51	72	163	47	863	44.03
الخروب	141	159	23	19	86	24	452	23.01
أولاد رحمون	20	12	06	00	15	04	57	2.91
عين السمارة	26	31	06	01	19	04	87	4.42
زيغود يوسف	23	20	07	00	14	03	67	3.42
بني حميدان	12	03	02	00	12	01	30	1.53
عين أعبيد	26	16	07	00	14	06	69	3.52
إبن باديس	16	09	02	00	09	02	38	1.93
حامة بوزيان	45	38	03	00	38	08	132	6.73
ديدوش مراد	30	24	09	00	18	06	87	4.43
إبن زياد	18	12	06	00	13	03	52	2.65
مسعود بوجريو	09	03	04	00	09	01	26	1.33
المجموع	**586**	**637**	**126**	**92**	**410**	**109**	**1960**	**100**

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قسنطينة 2020

تضم بلدية قسنطينة أكبر عدد وذلك بـ 863 تجهيز أي ما نسبته 44.03 % من الإجمالي، فهي مركز الولاية وأكبر تجمع سكاني لذلك إستحوذت على أكبر نسبة، تليها مباشرة الخروب بـ 452 تجهيز ما يعادل 23.01% من المجموع، تحتوي هي الأخرى على عدد كبير من التجهيزات بعد قسنطينة لأنها ثاني أكبر تجمع سكاني على مستوى الولاية، ثم تأتي بعدهما كل من الحامة بوزيان، فديدوش مراد وعين السمارة بـ132، 87، 87 تجهيز وبنسب 6.37، 4.43 و4.42 % على الترتيب وهي الضواحي، وفي الأخير باقي البلديات بعدد تجهزات مابين 69 إلى 26 تجهيز وهي أطراف الولاية، يقل فيها السكان وبالتالي قلت بها التجهيزات والخدمات، والخريطة رقم (03) توضح التباين في هذا التوزيع.

إذن من خلال ما سبق فإن توزيع التجهيزات عبر مجال ولاية قسنطينة يكون عالي هو كذلك في المركز ويقل في الضواحي ليقل أكثر في الأطراف، وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى تركز السكان وتوزيعهم، فهم يتركزون أكثر في المركز ويقلون كلما إتجهنا نحو الأطراف. هذا الإختلاف في توزيع التجهيزات بين المركز الضواحي والأطراف يبين الفوارق المجالية والإختلال بين هذه البلديات من حيث تركز التجهيزات.

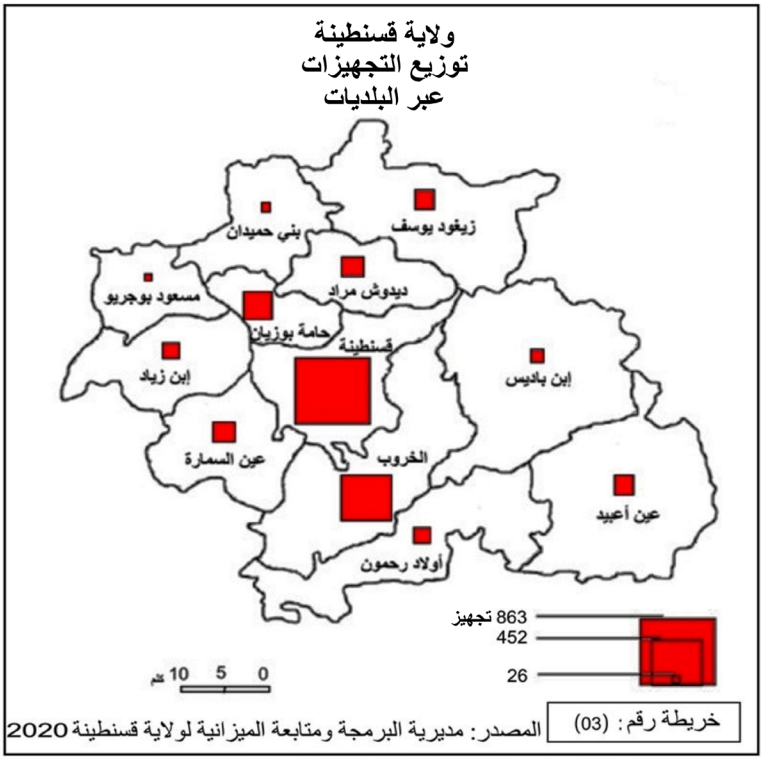

5. الفوارق المجالية بين البلديات:

إن مجال ولاية قسنطينة يشهد إختلالات وفوارق مجالية من حيث توزيع السكان والتجهيزات بين مختلف البلديات وهذا ما يوضحه الجدول رقم (04) ، والذي يمثل مصفوفة تضم رتبة كل بلدية من حيث عدد السكان ومختلف التجهيزات، فالبلديات الغنية تحتل المراتب الأولى في حين البلديات الفقيرة في المراتب الأخيرة.

جدول رقم (04): ولاية قسنطينة الفوارق المجالية بين البلديات

المؤشرات / البلديات	السكان	التجهيزات التعليمية	التجهيزات الصحية	التجهيزات الرياضية	التجهيزات السياحية	التجهيزات الدينية	التجهيزات الخدماتية	المجموع	الفئات
قسنطينة	1	1	1	1	1	1	1	7	غنية
الخروب	2	2	2	2	2	2	2	14	
حامة بوزيان	3	3	3	10	4	3	3	29	متوسطة
ديدوش مراد	4	4	5	3	5	5	4	30	
عين السمارة	5	5	4	6	3	4	6	33	
عين أعبيد	7	6	7	4	6	7	5	42	
زيغود يوسف	6	7	6	5	7	8	9	48	
أولاد رحمون	8	8	8	7	8	6	7	52	
إبن زياد	10	9	9	8	9	9	8	62	فقيرة
إبن باديس	9	10	10	11	10	11	10	71	
بني حميدان	11	11	11	12	11	10	11	77	
مسعود بوجريو	12	12	12	9	12	12	12	81	

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قسنطينة2020

حيث توجد:

*** فئة غنية:**

تتمثل في بلديتي قسنطينة والخروب، وهما غنيتان بالسكان ومختلف التجهيزات مقارنة بباقي البلديات الأخرى، الأولى هي مركز الولاية والثانية مجاورة له تماما، تعانيان من ضغط جراء الثقل الديموغرافي الموجود فيهما.

*** فئة متوسطة:**

تضم كل من بلديات الحامة بوزيان، ديدوش مراد، عين السمارة، عين أعبيد، زيغود يوسف وأولاد رحمون، وهي متوسطة عموما من حيث إجمالي السكان ومختلف التجهيزات مقارنة بباقي البلديات الأخرى، وأغلبها ضواحي لمركز الولاية.

*** فئة فقيرة:**

تتمثل في بلديات إبن زياد، إبن باديس، بني حميدان ومسعود بوجريو، وهي فقيرة من السكان والتجهيزات مقارنة بباقي البلديات، تمثل أطراف الولاية، حيث أنها بعيدة عن المركز، ذات طابع ريفي إفتقرت إلى السكان والتجهيزات، وتعاني من تهميش، تعتبر شبه فارغة مقارنة بالبلديات الأخرى للولاية.

إذن من خلال ما سبق نجد أن المركز غني بالتجهيزات والسكان ويعاني من ضغط جراء الثقل الديمغرافي الموجود فيه، في حين الأطراف شبه فارغة وتعاني التهميش.

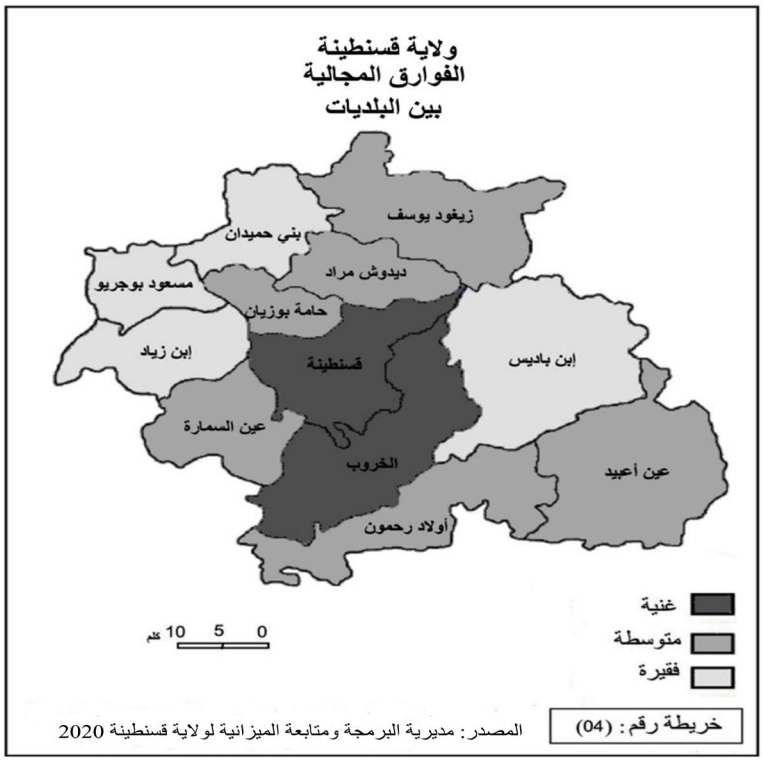

6. تنظيم المجال الولائي القسنطيني:

إنتهجت السلطات في إعادة تنظيم مجال ولاية قسنطينة سياسة فك الضغط عن المركز، وذلك بالإستعانة بضواحيه، من خلال نقل الفائض السكاني لمدينة قسنطينة إلى التجمعات المحيطة بها (الخروب، عين السمارة، ديدوش مراد والحامة بوزيان)، وهذا ما أطلق عليه إسم التجمع القسنطيني الكبير، وذلك من خلال مجموعة من الأقطاب الحضرية والمدن الجديدة، وكل هذا في إطار السياسة العامة للتهيئة العمرانية الذي تضمن إنشاء مدن جديدة في الهضاب العليا والجنوب الشاسع. وفي هذا الصدد برمجت 17 مدينة جديدة على مستوى التراب الوطني[6]، كان لولاية قسنطينة فيها نصيب مدينتين ومجموعة من الأقطاب الحضرية تركزت في الضواحي (الخريطة رقم (05))، تم من خلالهم تفريغ الضغط عن مدينة قسنطينة وتوزيعهم على هذه التجمعات لتحقيق توازن في توزيع السكان عبر مجال الولاية، وكذلك تحقيق العدالة من حيث الوظائف الإقتصادية، الإجتماعية، الإدارية بين الأقاليم، فهي تحتوي على مركز حضري يتجمع فيه مختلف هذه الوظائف والنشاطات والتجهيزات وله سلطة ونفوذ على ما يحيط به، كما أنها كفيلة بتخفيف الفوارق الموجودة في تركز التجهيزات أيضا، في حين برمجت الأطراف كمناطق لإستقبال الفائض السكاني للتجمع القسنطيني مستقبلا.

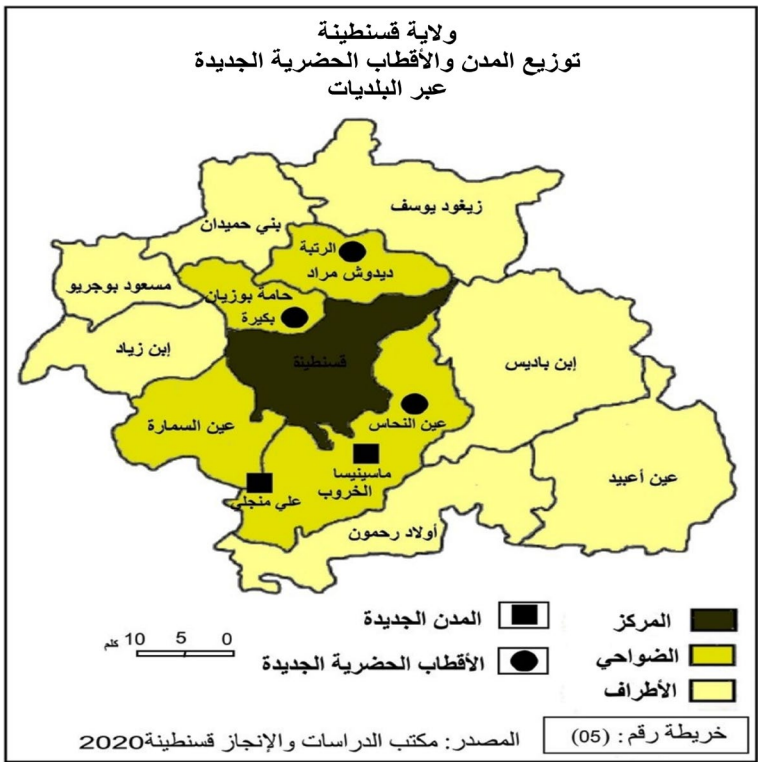

بدأ تطبيق هذه السياسة منذ الثمانينيات وكان ذلك عبر عدة مراحل، وهذا ما يعكسه تطور عدد سكان ومعدل نمو التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة، فهو في إرتفاع من مرحلة لأخرى كما يوضحه لنا الجدول رقم(05) والشكلين رقم (03) ورقم (04):

جدول رقم (05):مدينة قسنطينة تطور سكان التجمعات المحيطة بها 1987-2020

السنوات / التجمعات	1987	1998		2008		2020	
	عدد السكان (ن)	عدد السكان (ن)	معدل النمو (%)	عدد السكان (ن)	معدل النمو (%)	عدد السكان (ن)	معدل النمو (%)
الخروب	36924	65239	5.04	89251	3.11	140064	3.71
حامة بوزيان	29203	36422	2.00	43576	1.79	56825	2.20
ديدوش مراد	8839	28327	9.53	40027	3.42	67108	4.24
عين السمارة	10558	20318	5.75	32057	4.48	63342	5.52
بكيرة	5250	14101	8.32	24824	5.51	55415	6.44
علي منجلي	00	11405	18.1	62655	13.8	614355	14.4
ماسينيسا	00	2799	18.1	22993	15.6	341548	15.5
المجموع	**90774**	**175812**	**5.80**	**315383**	**5.68**	**1031064**	**9.08**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لولاية قسنطينة 2020

شكل رقم (03): مدينة قسنطينة تطور سكان التجمعات المحيطة بها 1987-2020

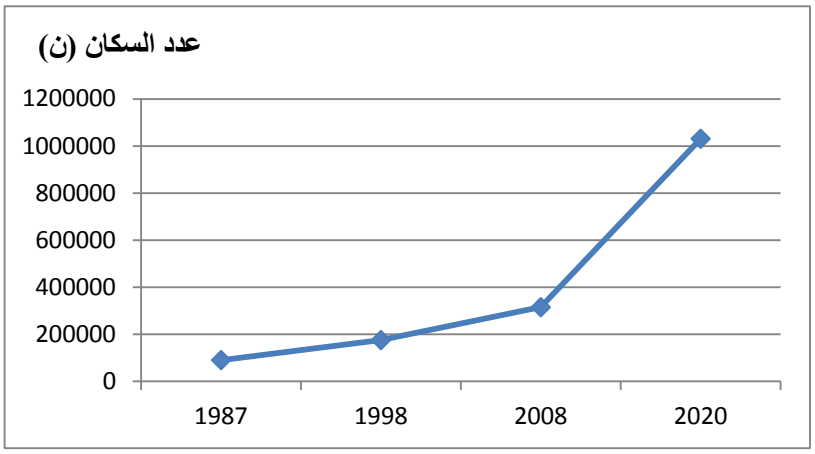

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لولاية قسنطينة 2020

شكل رقم(04):مدينة قسنطينة تطور معدل نمو سكان التجمعات المحيطة بها1987-2020

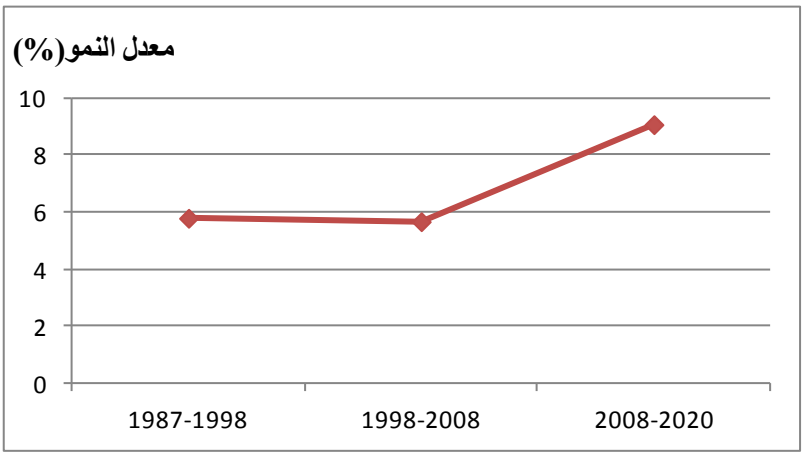

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لولاية قسنطينة 2020

*** المرحلة الأولى (1998/1987): تفريغ بوتيرة متسارعة (نمو سكاني معتبر)**
قدر عدد سكان التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة سنة 1987 بـ90774 نسمة، ليرتفع سنة 1988 إلى 175812 نسمة، بمعدل نمو سنوي 5.80% وهو معتبر مقارنة بمعدل النمو الولائي. ترجع هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى سياسة التفريغ السكاني لمدينة قسنطينة في المناطق المحيطة لها، وكانت البداية في هذه المرحلة بالخروب وعين السمارة ثم ديدوش مراد[7] وبعدها الحامة وبكيرة، فالمدينتين الجديدتين علي منجلي وماسينيسا، حيث تم نقل ما يقارب 57680 نسمة موزعة كالآتي[8]:

- 19751 نسمة ما نسبته 34.24% نحو الخروب.
- 5314 نسمة ما يعادل 09.21% نحو عين السمارة.
- 7244 نسمة ما يساوي 12.56% نحو ديدوش مراد.
- 6601 نسمة ما يقابله 11.44% نحو الحامة بوزيان.
- 4565 نسمة وتمثل 07.91% نحو بكيرة.
- 11405 نسمة وبنسبة 19.77% نحو المدينة الجديدة علي منجلي.
- 2799 نسمة وبنسبة 04.85% نحو المدينة الجديدة ماسينيسا.

*** المرحلة الثانية (2008/1998): إستمرارية التفريغ بنفس الوتيرة (إستقرار لمعدل النمو)**
في هذه الفترة تزايد عدد سكان التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة من 175812 نسمة سنة 1998 إلى 315383 نسمة، بمعدل نمو سنوي 5.68% وهو بالتقريب نفس معدل نمو الفترة السابقة، وترجع هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى إستمرار سياسة التفريغ السكاني في هذه المناطق وبالخصوص في المدينتين الجديدتين ماسينيسا وعلي منجلي اللتان عرفتا نمو سكاني هائل مقارنة بباقي التجمعات (15.6% و 13.8% تواليا)، لتأتي الخروب، عين السمارة ، بكيرة وديدوش لكن بدرجة أقل، حيث تم نقل ما يقارب 118000 نسمة[9] موزعة كالآتي:

- 50000 نسمة ما نسبته 42.37% نحو المدينة الجديدة علي منجلي.
- 40000 نسمة ما يعادل 33.90% نحو المدينة الجديدة ماسينيسا والخروب.
- 10000 نسمة ما يساوي 08.47% نحو عين السمارة.
- 10000 نسمة ما يقابله 08.47% نحو بكيرة.
- 8000 نسمة وبنسبة 06.78% نحو ديدوش مراد.

*** المرحلة الثالثة (2020/2008): إستمرارية سياسة التفريغ بوتيرة مضاعفة(معدل نمو مضاعف)**
في هذه الفترة تواصل تزايد عدد سكان التجمعات المحيطة بمدينة قسنطينة أيضا، وذلك من 315383 نسمة سنة 2008 إلى 1031064 نسمة سنة 2020، بمعدل نمو سنوي 9.08% وهو مرتفع مقارنة بالفترتين السابقتين حيث كانت الوتيرة مضاعفة تقريبا، وتعود هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى إستمرار سياسة التفريغ السكاني كذلك، تم التركيز فيها على المدينتين الجديدتين ماسينيسا وعلي منجلي اللتان عرفتا نمو سكاني متقارب مع الفترة السابقة (15.5% و 14.4% تواليا)، هذه المرحلة عرفت أيضا قرب تجهيز القطبين الحضريين عين النحاس والرتبة والتي سيعتمد عليهما في التفريغ قريبا.

خلاصة:

تحتل ولاية قسنطينة موقعا إستراتيجيا هاما في المجال الجزائري، تتمتع بموارد بشرية وتجهيزات مختلفة موزعة عبر كامل مجالها، لكن هناك تباين في هذا التوزيع من بلدية إلى أخرى، فهي تكثر في المركز وتقل كلما اتجهنا نحو الأطراف، وهذا ما جعلها تتميز بعدم التجانس المجالي وبروز فوارق من حيث تركز السكان والتجهيزات، حيث أن المركز يتميز بضغط على عكس الضواحي والأطراف المهمشة، ما توجب تطوير هذه المناطق المهمشة وإعادة توزيع السكان لتخفيف الضغط عن المركز وخلق توازن على مستوى المجال، وهذا ما تجلى من خلال السياسة التي إنتهجتها السلطات من خلال تفريغ المركز نحو ضواحيه، عن طريق مدينتين جديدتين ومجموعة من الأقطاب الحضرية، وهذا ما أطلق عليه التجمع القسنطيني الكبير، في حين برمجت الأطراف كمناطق لإستقبال الفائض السكاني لهذا الأخير مستقبلا.

المراجع

(1) عبد الحليم عساسي وآخرون، مقاربة إستشرافية للتخطيط الحضري لمستقبل المدن الجديدة حالة المدينة الجديدة علي منجلي ولاية قسنطينة، مجلة العمارة وبيئة الطفل، المجلد 04، العدد 1، 2020، ص5.

(2) أمينة بن المجات، التنمية السياحية في ولاية قسنطينة بين المؤهلات والعوائق، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2005، ص23.

(3) فارح محمد إقبال، تنظيم وتنمية التجهيزات التعليمية في ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2015، ص25.

(4) الديوان الوطني للإحصاء لولاية قسنطينة، مكتب الإحصاء، 2020 .

(5) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قسنطينة، مكتب الإحصاء، 2020.

(6) بغريش ياسمينة، سياسة التخطيط الحضري وإنعكاساتها على واقع المدن الجزائرية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 02، العدد 7، 2019، ص24.

(7) محمد الهادي لعروق، أبعاد التنمية العمرانية لمدينة قسنطينة ، مجلة حوليات، المجلد 02، العدد 1، 1998، ص14.

(8) سليم زاوية، المجالات المحيطة بالشرق الجزائري المفهوم الديناميكية والحوكمة دراسة مقاربة بين ثلاثة نماذج قسنطينة عنابة وسطيف، أطروحة دكتوراه في تهيئة المجال، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2017، ص54.

(9) صويلح ياسين وآخرون، دراسة مدى تأثير العوائق الطبيعية والفيزيائية على على التمدد الحضري حالة التجمع الحضري قسنطينة، مجلة تشريعات التعمير والبناء، المجلد 01، العدد 7، 2018، ص123.